الحدث

تونس مهلة للانقلاب

30 يوماً لإنهاء القرارات الاستثنائية

يزداد الغموض حول مستقبل الأوضاع في تونس مع مرور مزيد من الوقت على الانقلاب على الدستور الذي نفذه الرئيس قيس سعيّد الأحد، من دون إعلانه خريطة طريق للخطوات المقبلة، لترتفع المطالب بإنهاء العمل بالتدابير الاستثنائية، وتحديد مهلة 30 يوماً للعودة إلى المسار الدستوري

تونس ـ **وليد التليلي**

مع مرور مزيد من الوقت على انقلاب الرئيس التونسي قيس سعيّد على الدستور والمسار الديمقراطي، بإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي وتعليق عمل البرلمان لمدة 30 يوماً، وغيرها من القرارات التي أعلنها مساء الأحد، يزداد الغموض حول مستقبل الأوضاع، وتتصاعد المخاوف على التجربة الديمقراطية. وعلى الرغم من أن سعيّد حاول توجيه رسائل طمأنة للداخل والخارج بأنه سيحترم الحقوق والحريات ويفرض القانون، ونفيه خرق الدستور أو القيام بانقلاب، غير أنه لم يفصح عن برنامجه أو توجهاته المقبلة، لتتعالى أصوات منظمات وأطياف داخلية وخارجية مختلفة تطالب بإنهاء العمل بالتدابير الاستثنائية بأسرع وقت والحفاظ على سيادة القانون، مع إعطاء مهلة بالا تتجاوز الإجراءات الاستثنائية مدة الشهر. أما في الشارع، فاتسمت الأوضاع بالهدوء أمس الثلاثاء بعد يوم صاخب الإثنين أمام مبنى البرلمان في ساردو حيث اعتصم محتجّون على الانقلاب، وأنصار سعيّد، في حين بدت الحركة في شارع بورقيبة وسط العاصمة أمس هادئة، خصوصاً أن جلّ المؤسسات العامة مغلقة بأمر رئاسي.

وحاول سعيّد منذ أول من أمس الإثنين توجيه رسائل طمأنة، خصوصاً بعد تأكيده «عدم الانزلاق إلى مربع الديكتاتورية واحترام الحقوق والحريات الفردية والعامة، واحترام آجال تطبيق الإجراءات الاستثنائية، والإعلان عن تركيبة الحكومة الجديدة في غضون أيام»، كما نقلت عنه رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، راضية الجربي، التي التقته مع مجموعة من مسؤولي النقابات الإثنين. إلا أن ذلك لم يمنع تعالي أصوات منظمات تونسية أمس الثلاثاء تطالب بضرورة التسريع في إنهاء التدابير الاستثنائية، خصوصاً بعدما بادر رئيس الحكومة المُقال هشام المشيشي إلى تأكيد عدم تمسكه بأي منصب أو أية مسؤولية في الدولة وأنه سيتولى تسليم المسؤولية إلى الشخصية التي سيكلفها رئيس الجمهورية لرئاسة الحكومة.

وأعلنت منظمات تونسية في بيان مشترك أمس، «تمسكها بكل مكتسبات الثورة التونسية التي عبّرت عنها ثورة الحرية والكرامة»، محذّرة «من أي تمديد غير مشروع ومبرر في تعطيل مؤسسات الدولة»، ومشددة على ضرورة الالتزام بمدة الشهر المعلنة والمنصوص عليها في الدستور لإنهاء العمل بالتدابير الاستثنائية وتجميع السلطات بيد رئيس الجمهورية». ودعت سعيّد إلى «ضبط خريطة طريق وفق رزنامة واضحة لا تتجاوز الثلاثين يوماً وبصفة تشاركية مع كل القوى المدنية تتعلق بالقضايا المستعجلة كمحاربة فيروس كورونا والشروع في مراجعة القانون الانتخابي والنظام السياسي ومكافحة الفساد».

ووقّعت على البيان منظمات: الاتحاد العام التونسي للشغل، الهيئة الوطنية للمحامين بتونس، النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين، الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، جمعية القضاة التونسيين، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وكانت هذه المنظمات قد التقت سعيّد أمس الإثنين.

وشددت المنظمات على «ضرورة احترام الحريات العامة والفردية والطابع المدني للدولة التونسية واحترام دستور البلاد واستقلال القضاء واحترام حرية التعبير والإعلام والصحافة وعدم الانزلاق نحو التفرد بالسلطة»، داعية إلى احترام السلطة القضائية كسلطة مستقلة تماماً عن السلطتين التنفيذية والتشريعية لتتمكن من استرجاع دورها والعمل بكل استقلالية للتسريع في فتح كل الملفات. وحيّت «تحركات الشعب الاحتجاجية بعد فشل منظومة الحكم في إيجاد حلول للأزمة الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية». ودعت جميع المواطنين إلى التحلي بـ«الهدوء وضبط النفس وعدم الانجرار إلى العنف».

بالتوازي مع ذلك، جددت حركة «النهضة» القول إن «الإجراءات الاستثنائية التي أعلن عنها رئيس الجمهورية غير دستورية وتمثل انقلاباً على الدستور والمؤسسات، خصوصاً ما تعلّق منها بتجميد النشاط النيابي واحتكار كل السلطات من دون جهة رقابية دستورية، وهو ما أجمعت عليه كل الأحزاب والمنظمات وأهل الاختصاص». ودعت الحركة في بيان أمس، بعد اجتماع مكتبها التنفيذي مساء الإثنين، سعيّد إلى «التراجع عنها ومعالجة التحديات والصعوبات التي تعاني منها البلاد ضمن الإطار الدستوري والقانوني الذي يتماشى والخيار الديمقراطي الذي ارتضاه الشعب التونسي، مع ضرورة استئناف عمل مجلس نواب الشعب كسلطة أصلية منتخبة ديمقراطياً».

ودعت المجتمع السياسي والمدني إلى «تكثيف المشاورات حول المستجدات الأخيرة التي عاشتها بلادنا حفاظاً على المكتسبات الديمقراطية والعودة في أقرب الأوقات إلى الأوضاع الدستورية والسير العادي للديمقراطية الوليدة في تونس». ووجهت تحية إلى «المؤسسة العسكرية والأمنية الساهرة على أمن البلاد وسلامة ورمز وحدته وسيادته». وعبّرت الحركة عن «تقديرها لكل الذين رفضوا خرق الدستور والتعسف في تأويله وعبّروا عن مواقفهم بشكل حضاري وسلمي»، منبهة إلى «خطورة خطابات العنف والتشفي والإقصاء على النسيج الاجتماعي الوطني وما يفتحه من ويلات، البلاد في غنى عنها»، مندّدة بكل التجاوزات وداعية إلى الملاحقة القضائية لمقترفيها. وأشارت «النهضة» إلى «تفهمها الاحتجاجات التي عرفتها البلاد في المدة الأخيرة ومشروعية المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلى جانب الخطر الوبائي الكبير الجاثم على بلادنا، بما يجعل هذه القضايا أولوية مطلقة للبلاد تحتاج إلى إدارة حوار وطني ورسم خيارات جماعية قادرة على إخراج البلاد من جميع أزماتها».

وبينما ذكرت وكالة «فرانس برس» أن «النهضة» أعلنت استعدادها «لانتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة ومتزامنة»، نفى «تكتيف المشاورات حول المستجدات الأخيرة التي عاشتها بلادنا حفاظاً على المكتسبات الديمقراطية والعودة في أقرب الأوقات إلى الأوضاع الدستورية والسير العادي للديمقراطية الوليدة». وأوضح أنه «لا بد من العودة للديمقراطية والدستور، وعندما يُطرح موضوع الانتخابات المبكرة على الساحة فسيكون للنهضة موقفها»، مشيراً إلى أن الحركة تعتبر أن أنسب حل هو التهدئة في ظل التحديات الصحية والاقتصادية والأوضاع التي تمر بها البلاد ولا يجب الدفع نحو مزيد من التعقيد.

التخوّف من مسار الأمور لم يقتصر على «النهضة»، فرئيس حزب العمال اليساري، حمة الهمامي، لم يُخفِ مخاوفه من أن التدابير الاستثنائية قد تدوم لفترة طويلة، مبيناً أن رئيس الجمهورية يفتقد لأي برنامج. وانتقد الهمامي، في تصريح إذاعي، بشدة قرارات سعيّد، قائلاً إن الفصل 80 من الدستور لا يُخوّل سعيّد تجميد البرلمان ولا رئاسة النيابة العمومية.

وفي السياق، دعا حزب الدبلوبل التونسي إلى توضيح مجمل التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها، على سبيل الدعوة لاستفتاء شعبي، وتعديل المنظومة الانتخابية، وتنقيح الدستور، والدعوة لانتخابات سابقة لأوانها، وتشكيل حكومة إنقاذ وطني مسنودة من كل الأطياف والقوى المدنية المؤمنة بالدولة والوطن، من دون إقصاء، وبرنامج إنقاذ عاجل، وطمأنة الشركاء الدوليين لتونس.

من جهته، أكد الأمين العام للحزب الجمهوري، عصام الشابي، في حديث مع «العربي الجديد»، أن المشهد حالياً غامض، مبيناً أن المؤسسات الديمقراطية فشلت بدورها في معالجة الأوضاع، ولكن الحل لا يكون بإلغاء المؤسسات ووضع السلطة في يد مؤسسة واحدة أو شخص واحد مهما كان هذا الشخص، مشيراً إلى أن معالجة المريض تكون بتلقي جرعة دواء وليس بالقضاء على المريض. وأوضح أن خطورة الخطوة التي قام بها سعيّد تكمن في الخشية من الدخول في حقبة الحكم الفردي وتجميع السلطة بيد شخص واحد، مبيناً أن العلة تكمن في من قاد المرحلة وليس في الديمقراطية نفسها ويُخشى على تونس من الدخول في مرحلة استبداد. ورأى الشابي أن تجميد البرلمان وتجميع السلطات في يد الرئيس، كفيلان بفتح الطريق للضبابية، إذ مرت 48 ساعة ولا توجد حكومة، وهو ما يبيّن أن الخطوة كانت مرتجلة، مضيفاً أن «المطلوب الآن مشاورات جدية عاجلة، وحكومة إنقاذ وطني فمؤسسات الدولة معطلة، ولا نحتاج اليوم إلى حكومة الرئيس، بل إلى حكومة إنقاذ وطني». ودعا الشابي إلى «انتخابات مبكرة سابقة لأوانها لكي نعود للشعب ونقبل بتلك الاختيارات لأن المنظومة ككل تتحمّل المسؤولية وسعيّد جزء منها، وبالتالي لا بد من انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، فتونس في حاجة إلى تحديد رؤية واضحة والعودة للتونسيين من دون إقصاء».

وفي قراءة لما بعد قرارات سعيّد، رأى المحلل السياسي ماجد البرهومي، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «يجب أن تكون هناك خريطة طريق يعلن عنها رئيس الجمهورية للفترة المقبلة، فلا يمكن أن يبقى الوضع على ما هو عليه، ولا نريد أن نعود إلى فترة 2013 عندما تجاوز المجلس التأسيسي المدة المحددة له بسنة وبقينا في آجال مفتوحة نجهل متى ستجرى الانتخابات والمواعيد المقبلة». وأضاف أن خريطة الطريق يجب أن تتضمّن حلولاً تتعلّق بأهم المشاكل التي نتجت عن 6 سنوات من الممارسة الدستورية الحالية، ومنها النظام السياسي والنظام الانتخابي اللذين اختبرهما التونسيون والمجتمع المدني والأحزاب السياسية، فالمشاكل معروفة ولا تحتاج إلى تشخيصها.

وأكد المحلل السياسي ضرورة إجراء إصلاحات دستورية وقانونية، وأهمها في القانون الانتخابي هو مقاومة المال السياسي الخارجي الذي أفسد العملية الانتخابية. وأكد أن «الخطوة الأولى تتمثل في تشكيل حكومة من خارج الأحزاب على الرغم من رفضي للفكرة في المطلق، لكن في وضعنا الحالي الأفضل أن تكون حكومة تكنوقراط بعيدة عن الأحزاب، حكومة مؤقتة محدودة في الزمن لتسيير الأعمال».

«النهضة»: لاستئناف عمل البرلمان كسلطة أصلية منتخبة

حذرت منظمات نقابية من أي تمديد لتعطيل مؤسسات الدولة

لا خريطة للمستقبل

قال النائب التونسي عن الكتلة الوطنية مبروك كرشيد في حديث إذاعي، أمس، أن الرئيس قيس سعيّد لم يقدّم خريطة طريق واضحة للمستقبل. ورأى أن أصل المشكلة يكمن في الدستور الذي قسّم التونسيين والسلطة، وبسببه أصبح الصراع دائماً بين رأسي السلطة التنفيذية. وفيما اعتبر أن الحل يكمن في التفاف على تعديل الدستور، دعا رئيس الجمهورية إلى المبادرة بتعديل الدستور وعرضه على استفتاء وحتى على البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة.

للحديث تتمة...

تونس... لكل ديمقراطية نصيب من النكسة

عثمان لحياني

كل تجربة ديمقراطية فتية لها نصيب من النجاحات، ومن الخيبات والنكسات أيضاً، خصوصاً في بلداننا العربية، التي تجذرت فيها دولة الفرد ونوازع التسلط. وبغض النظر عن توصيفها، الذي يبقى ذا سياق انقلابي تعززه شهوة الانقضاض بالسلطة والجنوح المفرط إلى الشعبوية، فإن التطورات الحاصلة في تونس يمكن أن تكون نكسة للديمقراطية الناشئة. لكن المهم من ذلك أمران، هما حماية الديمقراطية واستيعاب الدرس.

لا يمكن إنكار أن التجربة التونسية ظلت تقاوم عوامل الإخفاق، وتتجنب الوقوع في ما وقعت فيه التجارب المماثلة لثورات الربيع العربي. كما ظلت، وهي من أطلقت شرارة الربيع العربي، مستهدفة من قبل عرابي الثورات المضادة والأنظمة الوظيفية، التي لم يرق لها صعود تجربة ديمقراطية في المنطقة العربية.

ويفسّر ذلك التهليل الذاتي من منظومات التخريب نفسها، والذي رافق القرارات الأخيرة للرئيس قيس سعيد.

ومع الإقرار بذلك كله، ضمن سياقات التدافع الإقليمي والداخلي، فإن التجربة التونسية تحيلنا إلى درس أول أهم بكثير من تحليل الخيوط المتشابكة للتطورات الأخيرة، وهو أن نزاهة الانتخابات وشفافية الصندوق لا تكفي وحدها، بل إنها بلا معنى إذا لم تكن مخرجات الانتخابات، وأطرافها الفائزة واعية لحجم المسؤولية، وعلى مستوى ثقة الشعب، وقادرة فعلاً على إيجاد الحلول للمشكلات القائمة. والفوز بالانتخابات لا يعطي لأحد حق إهدار الزمن السياسي والاقتصادي باسم الشرعية الشعبية.

الدرس الثاني البالغ الأهمية، هو أن الديمقراطية، في أبعادها المرتبطة بالانتخابات النزيهة وحرية الصحافة والرأي والتعبير وحرية التنظّم والتظاهر، تبقى بلا قيمة عملياً، ما لم ترافقها تنمية اقتصادية وحيوية اجتماعية وتطور في الحياة المعيشية للسكان، ومحاربة الفساد وتفكيك المجموعات المهيمنة على المقدرات، وتحرير المبادرة الاقتصادية للفرد، وما لم يشعر المواطن أن الثورة والديمقراطية صبت في رصيده ما يكفي ليميز بين وضع ما قبل الثورة وما بعدها. درسان وجب أن تتأسس عليهما كل مراجعات القوى السياسية في تونس، وتلك ضرورة لا مفر منها. يبقى المطمئن أن معطيات الحالة التونسية لا تسمح بالمطلق لأي طرف بالذهاب بعيداً في تعطيل الحياة السياسية، أو إعادة إنتاج الاستبداد كما الحالة المصرية.

أين حكومة الرئيس؟

يعتري تشكيل الحكومة الجديدة التي ستقود المرحلة الانتقالية في تونس الكثير من الغموض، بعد إقالة هشام المشيشي. وتساءلت عضو شورى «النهضة» سناء المرسني على «فيسبوك»: «أين الحكومة التي ستنقذ البلاد من الوباء ومن شبح الإفلاس ومتى يعيّن رئيس الحكومة ويملك حكومته؟ وأين خريطة الطريق ومتى الانتخابات السابقة لأوانها؟».

وأشارت إلى أن هذه الاسئلة تستند إلى خطاب رئيس الجمهورية الذي أكد تمسكه بالدستور والديمقراطية.

رصد

مطالبات دولية باستعادة المسار الديمقراطي

تواصلت أمس الثلاثاء، ردود الفعل العربية والدولية، على قرارات الرئيس التونسي قيس سعيّد، التي اتخذها مساء الأحد الماضي، والقاضية بتجميد عمل البرلمان ورفع الحصانة عن أعضائه، وإقالة رئيس الوزراء هشام المشيشي من منصبه، وعلى غرار معظم ردود الفعل التي خرجت إثر تبلور المشهد في تونس، نهار الإثنين، لا تزال دول عدة تتنظر تطورات الوضع التونسي، كما يبدو من تعليقاتها، والتي حذّرت بمعظمها، من المس بالديمقراطية التونسية الفتية، وبالمسار الديمقراطي المهدد في هذا البلد بعد إجراءات سعيّد، داعية الأخير إلى الإسراع بالخروج من الوضع القائم، وإعادة العمل إلى البرلمان، والحفاظ على الحريات والحقوق الأساسية، فيما أكدت واشنطن أنها تقيم الوضع «قانونياً».

ورفض البيت الأبيض، ليل الإثنين - الثلاثاء، وصف ما يحدث في تونس بأنه «انقلاب» رئاسي، معرباً عن قلقه إزاء التطورات في هذا البلد، داعياً إلى احترام «المبادئ الديمقراطية» فيه. وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض، جين ساكي، إن واشنطن قلقة إزاء تطور الأحداث في تونس، في الوقت الذي تسعى فيه البلاد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة كورونا. وأضافت: «نحن على تواصل مع المسؤولين التونسيين بشأن الأوضاع الحالية، وندعم جهودهم للاستمرار في العملية الديمقراطية. حتى الآن لا يمكننا توصيف ما إذا كانت قرارات الرئيس التونسي انقلاباً». مؤكدة أن وزارة الخارجية الأميركية «ستجري تحليلاً قانونياً للتطورات».

من جهته، حضّ وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، الرئيس التونسي، أول من أمس، في اتصال هاتفي معه، على احترام الديمقراطية. ودعا بلينكن خلال الاتصال، سعيّد، إلى «الإبقاء على حوار مفتوح مع جميع اللاعبين السياسيين والشعب التونسي»، مشيراً إلى أنه شجّعه كذلك «على احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تشكل أساس الحكم في تونس»، بحسب وزارته. في هذه الأثناء، دعا الاتحاد الأوروبي، أمس الثلاثاء، إلى احترام الحقوق الأساسية واستعادة الاستقرار واستئناف عمل البرلمان في تونس. وأكد بيان للاتحاد، أنه يتابع «باهتمام بالغ» تطورات تونس، داعياً إلى «استعادة الاستقرار المؤسسي في أسرع وقت، واستئناف النشاط البرلماني خصوصاً، واحترام الحقوق الأساسية وتجنب العنف بكافة أشكاله». وشدّد البيان على «أولويات الحفاظ على الديمقراطية واستقرار البلاد». وكانت ألمانيا قد دعت تونس إلى «احترام الحريات المدنية التي تشكل أحد أهم مكتسبات الثورة التونسية» في 2011. كما دعت إيطاليا إلى احترام الدستور التونسي.

من جهتها، اعربت باريس أول من أمس، عن أملها بـ«عودة المؤسسات في تونس إلى عملها الطبيعي في أقرب وقت». كما دعت «جميع القوى السياسية في البلاد إلى تجنب أي من أشكال العنف والحفاظ والهدوء وقدرة الدولة على العمل بفعالية من أجل الاستجابة لتطلعات ومتطلبات الشعب». وفي البحرين، اعرب مجلس الوزراء الإثنين، عن «تمنياته لتونس بتحقيق الخير والتقدم ومزيد من الاستقرار والنماء». بدوره، اعرب وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، عن أمله في أن تتجاوز تونس الأوضاع الصعبة» التي تمر بها «بما يحفظ سلامة هذا البلد وأمنه واستقراره، ويحقق طموحات شعبه، ويحمي مصالحه ومكتسباته».

وفي المغرب، وصف حزب «العدالة والتنمية»، قائد التحالف الحكومي، التطورات الجارية في تونس، بـ«المؤلمة»، بحسب نائب الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، «جميع الأطراف في تونس على ضبط النفس والامتناع عن العنف وضمان الهدوء». وقال حزب: «نحن نتابع التطورات في تونس عن كثب منذ إعلان الرئيس (قيس) سعيّد. يجب حل جميع الخلافات بالحوار». وحول ما إذا كان مكتب غوتيريس، يعتبر ما حدث في تونس انقلاباً، قال حق: «حالياً، نراقب الوضع. ولدينا فريق على الأرض وسنكون على تواصل مع البعثة في تونس».

عربياً، أكد وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، أول من أمس، «حرص المملكة على استقرار وأمن تونس، ودعم كل ما من شأنه تحقيق ذلك»، وذلك إثر اتصال تلقاه من وزير الشؤون الخارجية التونسية، عثمان جراندي، جرى خلاله إطلاع الأول على «آخر المستجدات وتطورات الأوضاع في تونس»، بحسب الخارجية السعودية. كما أعربت الجامعة العربية عن «تمنياتها لتونس بسرعة اجتياز المرحلة المضطربة الحالية، واستعادة الاستقرار لتمكين حقن من تسديد متأخرات خاصة من أجل الاستجابة لتطلعات ومتطلبات الشعب». وفي البحرين، أعرب مجلس الوزراء الإثنين، عن «تمنياته لتونس بتحقيق الخير والتقدم ومزيد من الاستقرار والنماء». بدوره، اعرب وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، عن أمله في أن تتجاوز تونس الأوضاع الصعبة» التي تمر بها «بما يحفظ سلامة هذا البلد وأمنه واستقراره، ويحقق طموحات شعبه، ويحمي مصالحه ومكتسباته».

وفي المغرب، وصف حزب «العدالة والتنمية»، قائد التحالف الحكومي، التطورات الجارية في تونس، بـ«المؤلمة»، بحسب نائب الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، «جميع الأطراف في تونس على ضبط النفس والامتناع عن العنف وضمان الهدوء». وقال حزب: «نحن نتابع التطورات في تونس عن كثب منذ إعلان الرئيس (قيس) سعيّد. يجب حل جميع الخلافات بالحوار». وحول ما إذا كان مكتب غوتيريس، يعتبر ما حدث في تونس انقلاباً، قال حق: «حالياً، نراقب الوضع. ولدينا فريق على الأرض وسنكون على تواصل مع البعثة في تونس».

حضّ بلينكن سعيّد على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان

خاص

لقاء مرتقب بين الدبيبة وحفتر بوساطة مصرية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر مصرية خاصة، لـ«العربي الجديد»، أن وساطة مصرية نجحت مؤخراً في التوصل إلى تفاهمات بين رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة، واللواء المتقاعد خليفة حفتر، مؤكدة أن أولى مراحل الاتفاق ستكون عبر لقاء بين الدبيبة وحفتر في مدينة بنغازي شرق ليبيا، خلال الأيام القليلة المقبلة. وأضافت المصادر أن الاتفاق الذي تم بوساطة مصرية، خلال الأيام الماضية، يقضي بضخّ الدبيبة مليار دينار ليبي (الدولار الأميركي يساوي 4,5 دنانير) بشكل عاجل في خزينة الرجمة (المقر العسكري لحفتر شرق بنغازي)، لتمكين حفتر من تسديد متأخرات خاصة بالمليشيات، والمرتزقة المتحالفين معه، مقابل تمرير الميزانية الجديدة من مجلس النواب، وتمكين الحكومة من بسط سيطرتها على مناطق الشرق للتمهيد لتنفيذ الاستحقاق الانتخابي المقرر أن يجرى في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل.

وأكدت المصادر أن الوساطة المصرية بين الجانبين تعطلت، خلال الفترة الماضية، بسبب خلافات، بعدما كان مقرراً أن يحضر كل من الدبيبة وحفتر حفل تدشين قاعدة بحرية بمنطقة جرجوب على الساحل الشمالي الغربي لمصر. وأوضحت أن مباحثات الوساطة المصرية شهدت تجاذبات كثيرة بشأن حجم المديونيات التي طالب حفتر الدبيبة بتحمّلها مقابل تمرير الميزانية الجديدة، وتمكين الحكومة من مناطق شرق ليبيا، مؤكدة أن حفتر طالب حكومة الدبيبة بتحمل ما يقارب الـ6 مليارات دينار، وهو ما أكد الدبيبة صعوبة تحقيقه. وأشارت المصادر إلى أن المباحثات انتهت إلى الاتفاق على ضخّ حكومة الوحدة مبلغ مليار دينار بشكل عاجل، على أن تتبع ذلك بضخ مليارَي دينار على دفعتين، لدفع الرواتب المتأخرة للمنتسبين إلى قواته، والمرتزقة المقاتلين في صفوف المليشيات. وأشارت المصادر إلى أنه من المقرر أن يتبع اللقاء المرتقب بين حفتر والدبيبة في بنغازي اجتماع وزاري موسع في المدينة، وذلك تأكيداً على سريان الاتفاق ودخوله حيز التنفيذ. وأوضحت أن الضغوط الداخلية التي يواجهها الدبيبة داخل معسكر غرب ليبيا، والمتمثلة في التجاذب بين المجموعات المسلحة المكونة لقوات شرق ليبيا، بخلاف ضغوط دولية أخرى، ساهمت في تأجيل رئيس حكومة الوحدة مع مطالب حفتر.

وبحسب المصادر، فإن الدبيبة يواجه ظروفاً صعبة سياسياً، سواء على المستوى الداخلي في معسكره، أو على مستوى الحلفاء واللاعبين الدوليين، إذ إنه مطالب بالتوصل إلى معادلة تؤدي إلى حصول جميع الأطراف على مكاسب، في وقت لم يحسم الدبيبة نفسه مسألة الترشح للانتخابات الرئاسية من عدمها خلال الانتخابات في ديسمبر/ كانون الأول المقبل.

يأتي هذا في الوقت الذي قال فيه السفير والمبعوث الأميركي الخاص إلى ليبيا ريتشارد نورلاند، أخيراً، إن الولايات المتحدة تتشاطر الأفكار ذاتها مع الشعب الليبي بشأن التدخل الأجنبي، داعياً إلى تخفيف حدة تصاعده في أسرع وقت. وكان الدبيبة قد أقرّ، أخيراً، بصعوبة توحيد المؤسسة العسكرية، رغم التواصل مع حفتر، معتبراً، في تصريح صحافي، أن الأمور ليست سهلة. وقال: «بالطبع هناك تواصل مع حفتر، فهو شخص عسكري صعب، لكننا نتواصل معه والأمور ليست سهلة». وتعهّد بإجراء الانتخابات النيابية والرئاسية في موعدها المقرر في 24 ديسمبر/ كانون الأول، لكنه حذّر من «تمسك بعض القائمين على المجلس التشريعي بالسلطة». وأشار إلى أنه لم يقرر بعد ما إذا كان سيرشح نفسه لمنصب الرئاسة من عدمه، مرحّباً بأي اتفاق لإخراج المرتزقة والمقاتلين الأجانب من ليبيا.

يذكر أن مجلس الأمن حثّ عقب جلسة حول ليبيا، أخيراً، جميع الدول الأعضاء في المجلس والأطراف الليبية والجهات الفاعلة ذات الصلة على احترام ودعم تنفيذ وقف إطلاق النار وإخراج المرتزقة من البلاد. وقال مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا يان كوبيش، خلال الجلسة، إن القوات التابعة لحفتر في الشرق لم تسمح لحكومة الوحدة الوطنية بالسيطرة على المنطقة. ومنذ أشهر، شهدت ليبيا انفراجة سياسية، حيث تسلمت سلطة انتقالية، تضمّ حكومة وحدة ومجلساً رئاسياً، مهامها لقيادة البلاد إلى الانتخابات، لكن حفتر ما يزال يتصرف بمعزل عن الحكومة الشرعية، ويسيطر على مناطق ليبية، ويقود مليشيا مسلحة، ويطلق على نفسه لقب «القائد الأعلى للقوات المسلحة»، منازعاً المجلس الرئاسي في صلاحياته.

يواجه الدبيبة ظروفاً صعبة سياسياً (Getty)

شرق غرب

اكار: على اليونان مواكبة جهود تركيا السلمية

دعا وزير الدفاع التركي خلوصي أكار (الصورة)، أمس الثلاثاء، اليونان إلى السعي لإيجاد حلول سلمية للمسائل العالقة مع بلاده، والابتعاد عن الحلول العسكرية. وحذّر أكار من أن أثينا «ذاهبة في سباق تسلح»، مطالباً إياها بالمساهمة «في المساعي السلمية» التي تبذلها أنقرة لإيجاد حلول للمشاكل العالقة بين البلدين في جزيرة قبرص وبحري إيجة والمتوسط.

(الأناضول)

السعودية وباكستان تبحثان تعزيز التعاون

بحث وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، أمس الثلاثاء، مع نظيره الباكستاني شاه محمود قريشي، سبل تعزيز التعاون الثنائي بين البلدين وتحسين الروابط الاقتصادية، وذلك خلال زيارته إسلام أباد. وأكد قريشي، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره السعودي، أن بلديهما «يتمتعان بقواسم مشتركة»، مؤكداً التزام باكستان بتعزيز أمن السعودية»، فيما أعرب بن فرحان عن أمله في «تعزيز الروابط القوية القائمة».

(الأناضول)

إثيوبيا: مذبحة في إقليم الصومال

اتهمت إدارة إقليم الصومال الإثيوبي، أمس الثلاثاء، مليشيات من إقليم عفر المجاور بقتل مئات المدنيين في هجوم. وقال المتحدث باسم إدارة الإقليم، علي بيديل، إن مليشيات مسلحة من إقليم عفر ارتكبت «مذبحة» السبت الماضي في منطقة معروفة باسم جداماتو، وهي واحدة من مناطق عدة متنازع عليها على طول الحدود بين إقليمي الصومال وعفر، فيما أكد مسؤولون من إدارة الإقليم إرسال الحكومة طواقم طبية لمساعدة «العدد الكبير» من المصابين.

(رويترز)

إيران: اعتقال شبكة تجسس للموساد

أعلنت وزارة الأمن الإيرانية، أمس الثلاثاء، توقيف «عناصر عميلة» للاستخبارات الإسرائيلية وضبط أسلحة كانت معدة للاستخدام في «أحداث شغب»، في أعقاب احتجاجات على شحّ المياه في محافظة خوزستان، جنوب غربي البلاد. ونقلت وكالة «إرنا» للأنباء، عن الوزارة قولها إنه جرى اعتقال شبكة «الموساد» و«ضبط شحنة كبيرة من الأسلحة والعتاد كانت بحوزتهم بعد دخولهم من الحدود الغربية للبلاد»، مضيفاً أن المضبوطات «كانت معدة لتستخدم في عمليات اغتيال وفي أحداث الشغب».

(أسوشيتيد برس)

أوستن قلق من ممارسات جيش ميانمار

اعتبر وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن (الصورة)، أول من أمس الإثنين، أن «رفض جيش ميانمار احترام الحقوق الأساسية للشعب والدفاع عن رفاهيته، أمور غير مقبولة على الإطلاق»، في معرض تعليقه على استمرار جيش ميانمار في الاستئثار بالسلطة منذ انقلابه على السلطة المدنية في فبراير/ شباط الماضي. وشدد أوستن على أن أي جيش «يجب أن يعمل لخدمة شعبه، وليس العكس»، داعياً إلى «الالتزام بإقامة سلام دائم» في ميانمار.

(أسوشيتيد برس)

يبدو الاتفاق الأخير بين الولايات المتحدة والعراق بشأن إنهاء وجود القوات القتالية في نهاية العام الحالي وتحول المهمة الأميركية في هذا البلد إلى استشارية، مجرد تغيير لعنوان البقاء، وسط تباين ردود الفعل ولا سيما من قبل الفصائل حول الاتفاق

الحوار الأميركي العراقي

اتفاق على البقاء العسكري... وتغيير التسميات

تم الاتفاق على سحب القوات القتالية الأميركية بحلول 31 ديسمبر المقبل (مرتضى السوداني/الأناضول)

عثمان المختار

لا يبدو أن الاتفاق الذي نتج عن الجولة الرابعة والأخيرة من الحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية والعراق، أول من أمس الإثنين، والمتضمن سحب القوات القتالية بحلول 31 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، وتحوّل صفة الوجود العسكري الأميركي في العراق إلى استشاري وتدريبي، بالأمر الجديد أو الذي سيؤدي إلى وضع حد للدور العسكري للولايات المتحدة في العراق. وكان البيان الرسمي المشترك لجولة الحوار الثالثة بين البلدين في 7 إبريل/ نيسان الماضي، قد نص على الاتفاق ذاته، وجاء فيه أنه «في ضوء تطور قدرات القوات الأمنية العراقية، توصل الطرفان إلى أن دور القوات الأميركية والتحالف قد تحول الآن إلى المهمات التدريبية والاستشارية»، وأضاف أن هذا الدور «سيكون على نحو يسمح بإعادة نشر (انسحاب) المتبقي من القوات القتالية خارج العراق، على أن يتفق الطرفان على التوقيتات الزمنية في محادثات فنية مقبلة».

وعقب ساعات من الاتفاق، وصل زعيم «فيلق القدس» الإيراني إسماعيل قاآني إلى بغداد في زيارة غير معلنة، صباح أمس، برفقة عدد محدود من مساعديه، حيث التقى بشخصيات سياسية حليفة لطهران وقيادات فصائل مسلحة، لمناقشة الاتفاق الأميركي مع حكومة مصطفى الكاظمي. ووضح مصدر مقرب من «كتائب حزب الله» لـ«العربي الجديد»، أن الزيارة تهدف لتوحيد الموقف العام للقوى السياسية والفصائل، بشأن التطورات الأخيرة المتعلقة بالوجود الأميركي في العراق.

وتحدث مسؤولون عراقيون مطلعان في العاصمة بغداد، لـ«العربي الجديد»، عن تفاهمات سياسية واسعة داخل العراق سبقت مغادرة رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي إلى واشنطن للمشاركة في جولة الحوار، وذلك حول عدم إمكانية أميركا العراق لأبعد من هذه الصيغة. وأكد أحدهما أن «الكاظمي اجتمع مع قادة وزعماء الكتل السياسية الشيعية بشكل فردي طوال الأيام الماضية التي سبقت مغادرته إلى واشنطن، وشرح الآثار التي ستترتب على العراق أمنياً وسياسياً واقتصادياً وتمالياً، في حال الذهاب إلى أبعد من المطالبة بتحويل دور القوات الأميركية من قتالية إلى استشارية»، واصفاً المخرجات بأنها «جيدة لكلا الطرفين، الأميركي والعراقي». واعتبر المسؤول أن «واشنطن عززت وجودها الحالي في العراق بإطار قانوني رسمي جديد من خلال هذا الاتفاق، بما يعني إلغاء ضمنياً لقرار البرلمان الجديد أو الذي سيؤدي إلى وضع حد للدور العسكري للولايات المتحدة في العراق. وكان البيان الرسمي المشترك لجولة الحوار الثالثة بين البلدين في 7 إبريل/ نيسان الماضي، قد نص على الاتفاق ذاته، وجاء فيه أنه «في ضوء تطور قدرات القوات الأمنية العراقية، توصل الطرفان إلى أن دور القوات الأميركية والتحالف قد تحول الآن إلى المهمات التدريبية والاستشارية»، وأضاف أن هذا الدور «سيكون على نحو يسمح بإعادة نشر (انسحاب) المتبقي من القوات القتالية خارج العراق، على أن يتفق الطرفان على التوقيتات الزمنية في محادثات فنية مقبلة».

وعقب ساعات من الاتفاق، وصل زعيم «فيلق القدس» الإيراني إسماعيل قاآني إلى بغداد في زيارة غير معلنة، صباح أمس، برفقة عدد محدود من مساعديه، حيث التقى بشخصيات سياسية حليفة لطهران وقيادات فصائل مسلحة، لمناقشة الاتفاق الأميركي مع حكومة مصطفى الكاظمي. ووضح مصدر مقرب من «كتائب حزب الله» لـ«العربي الجديد»، أن الزيارة تهدف لتوحيد الموقف العام للقوى السياسية والفصائل، بشأن التطورات الأخيرة المتعلقة بالوجود الأميركي في العراق.

وتحدث مسؤولون عراقيون مطلعان في العاصمة بغداد، لـ«العربي الجديد»، عن تفاهمات سياسية واسعة داخل العراق سبقت مغادرة رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي إلى واشنطن للمشاركة في جولة الحوار، وذلك حول عدم إمكانية أميركا العراق لأبعد من هذه الصيغة. وأكد أحدهما أن «الكاظمي اجتمع مع قادة وزعماء الكتل السياسية الشيعية بشكل فردي طوال الأيام الماضية التي سبقت مغادرته إلى واشنطن، وشرح الآثار التي ستترتب على العراق أمنياً وسياسياً واقتصادياً وتمالياً، في حال الذهاب إلى أبعد من المطالبة بتحويل دور القوات الأميركية من قتالية إلى استشارية»، واصفاً المخرجات بأنها «جيدة لكلا الطرفين، الأميركي والعراقي». واعتبر المسؤول أن «واشنطن عززت وجودها الحالي في العراق بإطار قانوني رسمي جديد من خلال هذا الاتفاق، بما يعني إلغاء ضمنياً لقرار البرلمان الجديد أو الذي سيؤدي إلى وضع حد للدور العسكري للولايات المتحدة في العراق. وكان البيان الرسمي المشترك لجولة الحوار الثالثة بين البلدين في 7 إبريل/ نيسان الماضي، قد نص على الاتفاق ذاته، وجاء فيه أنه «في ضوء تطور قدرات القوات الأمنية العراقية، توصل الطرفان إلى أن دور القوات الأميركية والتحالف قد تحول الآن إلى المهمات التدريبية والاستشارية»، وأضاف أن هذا الدور «سيكون على نحو يسمح بإعادة نشر (انسحاب) المتبقي من القوات القتالية خارج العراق، على أن يتفق الطرفان على التوقيتات الزمنية في محادثات فنية مقبلة».

وعقب ساعات من الاتفاق، وصل زعيم «فيلق القدس» الإيراني إسماعيل قاآني إلى بغداد في زيارة غير معلنة، صباح أمس، برفقة عدد محدود من مساعديه، حيث التقى بشخصيات سياسية حليفة لطهران وقيادات فصائل مسلحة، لمناقشة الاتفاق الأميركي مع حكومة مصطفى الكاظمي. ووضح مصدر مقرب من «كتائب حزب الله» لـ«العربي الجديد»، أن الزيارة تهدف لتوحيد الموقف العام للقوى السياسية والفصائل، بشأن التطورات الأخيرة المتعلقة بالوجود الأميركي في العراق.

وتحدث مسؤولون عراقيون مطلعان في العاصمة بغداد، لـ«العربي الجديد»، عن تفاهمات سياسية واسعة داخل العراق سبقت مغادرة رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي إلى واشنطن للمشاركة في جولة الحوار، وذلك حول عدم إمكانية أميركا العراق لأبعد من هذه الصيغة. وأكد أحدهما أن «الكاظمي اجتمع مع قادة وزعماء الكتل السياسية الشيعية بشكل فردي طوال الأيام الماضية التي سبقت مغادرته إلى واشنطن، وشرح الآثار التي ستترتب على العراق أمنياً وسياسياً واقتصادياً وتمالياً، في حال الذهاب إلى أبعد من المطالبة بتحويل دور القوات الأميركية من قتالية إلى استشارية»، واصفاً المخرجات بأنها «جيدة لكلا الطرفين، الأميركي والعراقي». واعتبر المسؤول أن «واشنطن عززت وجودها الحالي في العراق بإطار قانوني رسمي جديد من خلال هذا الاتفاق، بما يعني إلغاء ضمنياً لقرار البرلمان الجديد أو الذي سيؤدي إلى وضع حد للدور العسكري للولايات المتحدة في العراق. وكان البيان الرسمي المشترك لجولة الحوار الثالثة بين البلدين في 7 إبريل/ نيسان الماضي، قد نص على الاتفاق ذاته، وجاء فيه أنه «في ضوء تطور قدرات القوات الأمنية العراقية، توصل الطرفان إلى أن دور القوات الأميركية والتحالف قد تحول الآن إلى المهمات التدريبية والاستشارية»، وأضاف أن هذا الدور «سيكون على نحو يسمح بإعادة نشر (انسحاب) المتبقي من القوات القتالية خارج العراق، على أن يتفق الطرفان على التوقيتات الزمنية في محادثات فنية مقبلة».

وعقب ساعات من الاتفاق، وصل زعيم «فيلق القدس» الإيراني إسماعيل قاآني إلى بغداد في زيارة غير معلنة، صباح أمس، برفقة عدد محدود من مساعديه، حيث التقى بشخصيات سياسية حليفة لطهران وقيادات فصائل مسلحة، لمناقشة الاتفاق الأميركي مع حكومة مصطفى الكاظمي. ووضح مصدر مقرب من «كتائب حزب الله» لـ«العربي الجديد»، أن الزيارة تهدف لتوحيد الموقف العام للقوى السياسية والفصائل، بشأن التطورات الأخيرة المتعلقة بالوجود الأميركي في العراق.

وتحدث مسؤولون عراقيون مطلعان في العاصمة بغداد، لـ«العربي الجديد»، عن تفاهمات سياسية واسعة داخل العراق سبقت مغادرة رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي إلى واشنطن للمشاركة في جولة الحوار، وذلك حول عدم إمكانية أميركا العراق لأبعد من هذه الصيغة. وأكد أحدهما أن «الكاظمي اجتمع مع قادة وزعماء الكتل السياسية الشيعية بشكل فردي طوال الأيام

> تفاهمات سياسية واسعة سبقت مغادرة الكاظمي إلى واشنطن

> وصل قاآني لبغداد بعد ساعات من الاتفاق الأميركي العراقي

لفت إلى أنّ «اللجان الفنية ستحدد لاحقاً تفاصيل الاتفاق بجوانبه الفنية المتعلقة بحماية القوات والمعدات الموجودة، وطبيعة الأنشطة والتدريب والدعم الجوي والمعلومات وغيرها».

من جهته، اعتبر القيادي في الحزب «الديمقراطي الكردستاني» الحاكم في إقليم كردستان العراق عماد باجلان أن الاتفاق «يؤسس لعدم انسحاب»، وأضاف في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ «الوضع العراقي على المستوى الأمني والسياسي بحاجة لهذا الوجود، خصوصاً من أجل ضمان التوازن في العملية السياسية». وتابع أنّ «هناك تفهماً لمخاوف سياسية وشعبية عراقية من أن الانسحاب الأميركي سيسمح بسيطرة الجماعات المسلحة على المجالين السياسي والأمني في العراق»، واصفاً الصيغة الحالية من الاتفاق بأنها «تحافظ على التوازن وتضمن استمرار الدعم للعراق».

ورحب الرئيس العراقي برهم صالح في بيان، بنتائج الحوار، معتبراً أنها «مهمة لتحقيق الاستقرار وتعزيز السيادة العراقية»، فيما رأى رئيس البرلمان محمد الحلبوسي أن نتائج جولة الحوار الأخيرة «نجاح دبلوماسي للعراق»، معتبراً في بيان مقتضب صدر عن مكتبه، أن هذه النتائج تأتي «ضمن متطلبات المرحلة الجديدة ومقتضيات المصلحة الوطنية».

وبدا لافتاً ترحيب زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر بنتائج الحوار، داعياً إلى وقف العمليات العسكرية ضد القوات الأميركية على ضوء اتفاق سحب القوات القتالية في نهاية العام الحالي. ووجه الصدر شكره للكاظمي ولمن وصفهم بـ«المقاومة الوطنية» وقال «ها هو الاحتلال يعلن عن بدء انسحاب قواته القتالية، لننتظر وإياكم إتمام الانسحاب، وشكراً للجهود المبذولة لبلورة هذه الاتفاقية ولا سيما للأخ الكاظمي».

كما اصدر تحالف «الفتح» بياناً رحب فيه بالاتفاق، وذكر البيان أن «تحالف الفتح يرحب بما حققه المفاوض العراقي من إنجاز بالاتفاق على خروج القوات القتالية بشكل كامل في نهاية هذا العام، ويعدها خطوة إيجابية متقدمة باتجاه تحقيق السيادة الوطنية الكاملة». وشدد التحالف «على المسؤولين المعنيين في الدولة العراقية متابعة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بشكل عملي».

وعلى مستوى الفصائل المسلحة، تباينت ردود الفعل وظهرت تصريحات عدة لشخصيات قيادية وبارزة في هذه الفصائل، اعتبرت الاتفاق التفافاً على مطلب إخراج كامل القوات الأجنبية من العراق. ونقلت وكالة «فارس» الإيرانية عن زعيم مليشيا «جند الإمام»، المتحدث باسم تحالف «الفتح» أحمد الأسدي، قوله إن «تحويل القوات القتالية إلى مستشارين خديعة أميركية كبرى».

وأضاف أنّ «لجنة الأمن النيابية ستتابع أعداد القوات الأميركية وأماكن وجودها»، معتبراً أنّ هذه القوات «قتلت قادة النصر، ولا يجب التعامل معها من منطلق عاطفي»، في إشارة إلى اغتيال واشنطن قائد فيلق القدس السابق بالحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، ونائب رئيس هيئة «الحشد الشعبي» أبو مهدي المهندس في مطلع العام الماضي. وشدد الأسدي على أن «استقرار العراق يتحقق بخروج القوات الأميركية». لكن القيادي في حركة «عصائب أهل الحق»، أبرز الفصائل المسلحة الحليفة لإيران، سعد السعدي، قال في حديث مع «العربي الجديد»، إن «فصائل المقاومة الإسلامية ستراقب تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين الكاظمي والرئيس الأميركي جو بايدن، وسيتم خلال هذه الفترة إيقاف الفصائل لعملياتها العسكرية، لكن إذا لم تفِ واشنطن بهذا الاتفاق كما فعلت سابقاً، فسيكون لفصائل المقاومة تصعيد نوعي بعد انتهاء مهلة الانسحاب الأميركي من العراق». وأوضح السعدي أنّ «فصائل المقاومة العراقية قررت أن تعطي فرصة جديدة للدبلوماسية العراقية بإخراج القوات الأميركية من العراق وفق الحوار والتفاهم، وإخفاقها هذه المرة، سيعطي الفصائل الحق من جديد في اتخاذ الموقف العسكري من أجل تحرير العراق والحفاظ على سيادته وأمنه، وأي هدنة جديدة هي ليست ضعفاً من الفصائل، بل هي قوة».

وعلى الجانب الكردي، عكس بيان تحالف «الفتح» المرحب، قال النائب عن التحالف نفسه كريم عليوي إنهم «لا يثقون بأي تفاهم يتوصل إليه الكاظمي مع الأميركيين»، مستدركاً في حديث مع «العربي الجديد»، أن «هناك قراراً بمتابعة نتائج الاتفاق برلمانياً وسياسياً لمعرفة مصداقية التنفيذ قبل نهاية العام الحالي». وأقر بأنّ هناك خشية من أن الاتفاق «يأتي بهدف بقاء القوات الأميركية لفترة أطول في العراق تحت عنوان مختلف».

بدوره، قال مصدر مقرب من «كتائب حزب الله» العراقية، لـ«العربي الجديد»، إنّ موقفاً رسمياً للفصائل المسلحة حول الاتفاق سيصدر قريباً، مرجحاً أن يتم منح الحكومة فرصة لتطبيق ما جاء في الاتفاق مع واشنطن، حتى نهاية العام الحالي.

(شارك بالتغطية من بغداد: عادل النواب)

رصد

«بيغاسوس» يهيمن على زيارة غانتس إلى باريس

القدس المحتلة ـ نضال محمد وتد

يبدو أن ملف بيع إسرائيل برنامج التجسس «بيغاسوس» سيهيمن على الزيارة التي يقوم بها وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس إلى باريس، وذلك بعد أن كان الملف النووي الإيراني والأزمة في لبنان أساس الزيارة، فيما يستعد مسؤولون إسرائيليون للتوجه إلى واشنطن، للتحضير لعقد لقاء بين الرئيس الأميركي جو بايدن ورئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينت.

وذكرت صحيفة «يسرائيل هيوم»، أمس الثلاثاء، أن غانتس سيلتقي وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي في باريس غداً الخميس، مشيرة إلى أنه سيبحث معها قضايا استراتيجية، على رأسها الاتفاق النووي الجديد المتوقع إبرامه مع إيران، والوضع الحرج في لبنان، كما سيقدم لها إحاطة حول قضية برنامج التجسس «بيغاسوس». وأوضحت أن اللقاء، الذي كان تم تحديده منذ مدة، يأتي في ظل فضيحة بيع شركة التجسس الإسرائيلية «إن أس أو» برنامج «بيغاسوس» إلى أنظمة دول استغلته لملاحقة المعارضين والصحافيين. وكانت تقارير أشارت إلى أنه تم أيضاً، عبر هذا البرنامج، اختراق هاتف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي اضطر لتغيير رقم هاتفه.

ويعد «بيغاسوس» محور فضيحة التجسس التي تبين أنها شملت صحافيين ومدافعين عن حقوق الإنسان و14 رئيس دولة. وحصلت منظمة «فوربدن ستوريز»، ومقرها باريس، ومنظمة العفو الدولية، على لائحة تتضمن 50 ألف رقم هاتفي يعتقد أنها لأشخاص اختارهم عملاء الشركة الإسرائيلية لمراقبتهم منذ 2016.

ونقلت «يسرائيل هيوم» عن غانتس قوله، تعليقاً على قضية التجسس، إن «سياسة دولة إسرائيل هي تصدير برامج وخبرات سايبر تحت المراقبة فقط لحكومات أو لاستخدام قانوني، وتحديداً لأهداف منع عمليات إرهابية، والتحقيق في مثل هذه العمليات». وتطرق غانتس إلى رخص التصدير الأمني في إسرائيل قائلاً: «إننا ندرك ونعرف بأمر ما نشر أخيراً بشأن استخدام منظومات تم تطويرها من قبل شركات سايبر إسرائيلية معينة. إسرائيل دولة ديمقراطية غربية ليبرالية تراقب ما يتم تصديره من منظومات وبرامج سايبر وفقاً لنظام الإشراف والمراقبة الدولي».

واعتبر أن «على الدول التي تشتري هذه المنظومات أن تفي بالتزاماتها بشأن المراقبة الدولية، نحن نقوم الآن بدراسة

> توقع موقع «واله» عقد اللقاء بين بايدن وبينت في أغسطس

حاول غانتس التنصل من مسؤولية بيع «بيغاسوس» لأنظمة قمعية (Getty)

الحدث

تنحي قاضي محاكمة البشير

الخرطوم ـ عبد الحميد عوض

تقدم القاضي السوداني أحمد علي أحمد بطلب لإعفائه من مواصلة النظر في محاكمة الرئيس المعزول عمر البشير، و28 من رموز نظامه، بتهمتي «تقويض النظام الدستوري» و«إطاحة نظام الحكم» في 1989. وقال أحمد، خلال جلسة المحاكمة، أمس الثلاثاء، إنه تقدّم بطلب لإعفائه من مواصلة النظر في القضية، بعدما اتهمته هيئة الاتهام، وقبلها هيئة الدفاع، بمحاباة الطرف الآخر، مؤكداً أنه حرص طوال الجلسات الماضية على القيام بمهمته بكل حيادية واستقلالية. ونفى كل الأسباب التي ذكرتها هيئة الاتهام في مذكرتها لرئاسة القضاء، ليعلن رفع الجلسة إلى العاشر من الشهر المقبل لإتاحة الفرصة للنظر في طلب إعفائه. وسبق أن تقدمت هيئة الاتهام بطلب لإبعاد أحمد، نتيجة لمخالفات قانونية تقول إنها صاحبت أداءه، ما أدّى إلى تعطيل المحاكمة خلال الفترات الماضية. وتعدّ هذه الخطوة الثانية من نوعها، إذ قرّر رئيس المحكمة السابق عصام محمد عبد الله، في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، التنحي لأسباب صحية، ويُحاكم البشير مع رموز نظامه العسكريين والمدنيين، منذ يوليو/ تموز العام الماضي، بتهمة الانقلاب على السلطة الشرعية في 1989، وهو انقلاب سيطر بموجبه البشير على مقاليد السلطة في البلاد لنحو 30 عاماً.

يُحاكم البشير بتهمة الانقلاب على السلطة (محمود حجاج/الأناضول)

متابعة

اشتباك مسلح في جنين

انتهاكات إسرائيلية بحق الفلسطينيين

رام الله ـ سامر خويرة
محمود السعدي

أصيب عدد من الشبان الفلسطينيين بالرصاص الحي والمغلف بالمطاط، في مواجهات عنيفة مع جنود الاحتلال الإسرائيلي الذين اقتحموا ليل الإثنين ـ الثلاثاء، المنطقة الشرقية من مدينة نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة، لتأمين اقتحام المستوطنين قبر يوسف في المنطقة، بينما اندلع اشتباك مسلح بين شبان فلسطينيين وقوات الاحتلال في جنين شمال الضفة الغربية.

وقال شهود عيان لـ«العربي الجديد»، إن قوات الاحتلال انتشرت في المنطقة الشرقية من مدينة نابلس وأغلقت الطرق الرئيسية، فيما أشعل الشبان الإطارات المطاطية ورشقوا الجنود بالحجارة. وخلال المواجهات، أصيب مصور «شبكة قدس» الإخبارية عبد الله بحش برصاصة مطاطية في قدمه، فيما أصيب ثلاثة شبان آخرين بالرصاص، والعشرات بالاختناق بالغاز المسيل للدموع. ولاحقاً، اقتحم مئات المستوطنين المنطقة، حيث وصلوا بحافلات كبيرة، وأدوا صلوات دينية في قبر يوسف، وسط صراخ واستخدام الأبواق، لإزعاج المواطنين في المنطقة السكنية المكتظة هناك. وفي جنين، خاض مقاومون فلسطينيون اشتباكات مسلحة مع قوات الاحتلال، التي اقتحمت المدينة فجر أمس، وشمع أصوات تبادل لإطلاق النار بين الطرفين، من دون الإبلاغ عن إصابات. في هذه الأثناء، أفاد مدير نادي الأسير الفلسطيني في محافظة جنين، منتصر سمور، «العربي الجديد»، بأنّ قوات الاحتلال اعتقلت شابين بعد اقتحامها مدينة جنين وهما عماد أحمد جميل سباعنة وعبد جمال أبو ناعسة، كما أصيب أحد الشبان خلال الاقتحام. كذلك، اعتقلت قوات الاحتلال أمس، الشاب صدقي البزور من قرية رابا جنوب شرق مدينة جنين، بعد مداهمة مكان عمله في أحد المتنزهات بحي السويطات في المدينة.

ومساء أول من أمس الإثنين، تمكن شبان من إحراق عدد من البيوت المخلاة في البؤرة الاستيطانية «أفيتار» المقامة على قمة جبل صبيح في بلدة بيتا جنوب نابلس. وقال ناشطون لـ«العربي الجديد»، إن ما جرى يندرج ضمن فعاليات الإرباك الليلي المستمر في بلدة بيتا للشهر الثالث على التوالي، احتجاجاً على إقامة البؤرة. في غضون ذلك، اقتحم مستوطنون، أمس الثلاثاء، باحات المسجد الأقصى، بحماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي عبر باب المغاربة، ونفذوا جولات استفزازية في باحاته. على صعيد آخر، فرضت شرطة الاحتلال، أمس، غرامة مالية تقدر بنحو 300 دولار على مواطن فلسطيني بحجة قطع إبقاره الشارع في منطقة عين الحلوة بالأغوار الشمالية الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية.

تقرير

إدانة للاحتلال ولـ«جماعات فلسطينية»

جرائم حرب في غزة

> وجّهت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، اتهامات جديدة للجيش الإسرائيلي بارتكاب هجمات «ترقى إلى جرائم الحرب» خلال عدوان غزة

يأتي التقرير الذي نشرته منظمة «هيومن رايتس ووتش»، أمس الثلاثاء، حول العدوان الإسرائيلي على غزة في مايو/ أيار الماضي واستمر 11 يوماً، وشنّت خلاله إسرائيل مئات الغارات الجوية على القطاع غزة، ليؤكد من جديد ارتكاب الاحتلال جرائم حرب أدت إلى «تدمير عائلات بأكملها»، من دون أي هدف عسكري بالقرب منها. وفي ظل غياب رغبة إسرائيلية حقيقية للتحقيق بجدية في جرائم الحرب، دعت المنظمة إلى إجراء تحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية حول الجرائم التي ارتُكبت.

وبعد نحو أكثر من شهرين على انتهاء العدوان، الذي أدى إلى استشهاد 260 فلسطينياً، من بينهم ما لا يقل عن 129 مدنياً، منهم 66 طفلاً، وإصابة 1948 فلسطينياً، مقابل مقتل 12 إسرائيلياً، أعلنت «هيومن رايتس ووتش» أن إسرائيل نفذت هجمات «انتهكت فيها قوانين الحرب، ويبدو أنها ترقى إلى جرائم حرب». وحققت المنظمة في ثلاث غارات إسرائيلية قتلت 62 مدنياً فلسطينياً ولم تكن هناك أهداف عسكرية واضحة في المنطقة المجاورة. كما تحدثت المنظمة عن «ارتكاب الجماعات الفلسطينية المسلحة هجمات غير قانونية، حيث أطلقت أكثر من 4360 صاروخاً غير موجّه وقذيفة هاون باتجاه مراكز سكانية إسرائيلية، منتهكة بذلك الحظر المفروض على الهجمات المتعمدة أو العشوائية ضد المدنيين».

> القوات الإسرائيلية نفذت هجمات دمرت عائلات بأكملها

وقال جيري سيمبسون، المدير المساعد لقسم الأزمات والنزاعات في المنظمة، في التقرير الذي نُشر أمس، إن «القوات الإسرائيلية نفذت هجمات في غزة في مايو دمرت عائلات بأكملها، من دون أي هدف عسكري بالقرب منها على ما يبدو»، مشيراً إلى أن «استمرار غياب الرغبة لدى السلطات الإسرائيلية في التحقيق بجدية في جرائم الحرب المزعومة، فضلاً عن الهجمات الصاروخية التي تشنّها القوات الفلسطينية على التجمعات السكانية الإسرائيلية، يبرز أهمية إجراء تحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية».

وطالبت «هيومن رايتس ووتش» شركاء إسرائيل، ولا سيما الولايات المتحدة التي تقدّم مساعدات عسكرية كبيرة، والتي استُخدمت أسلحة من صنعها في ما لا يقل عن هجومين من الهجمات التي حققت فيها «هيومن رايتس ووتش»، بأن تشترط لأي مساعدة أمنية مستقبلية لإسرائيل باتخاذ إجراءات ملموسة وقابلة للتحقق منها لتحسين امتثالها لقوانين الحرب والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتحقيق في الانتهاكات السابقة.

وأشارت «هيومن رايتس ووتش» إلى أنها قابلت منذ أواخر مايو/أيار، 30 فلسطينياً شهدوا الهجمات الإسرائيلية، أو أقارب لمدنيين قُتلوا، أو سكان المناطق المستهدفة، كما زارت مواقع أربع غارات، وفحصت بقايا ذخائر، وحللت صور الأقمار الصناعية ومقاطع فيديو وصورا التقطت في أعقاب الهجمات. وركزت «هيومن رايتس ووتش» تحقيقاتها على ثلاث هجمات إسرائيلية أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين ولم يكن بجوارها أهداف عسكرية واضحة. أولها في 10 مايو، بالقرب من بلدة بيت حانون، إذ سقط صاروخ إسرائيلي موجه قرب أربعة منازل لعائلة المصري، مما أسفر عن مقتل ثمانية مدنيين، بينهم ستة أطفال. وفي 15 مايو، دمرت قنبلة موجهة مبنى من ثلاثة طوابق في مخيم الشاطئ للاجئين، مما أسفر عن مقتل 10 مدنيين، هم أمراتان وثمانية أطفال من عائلتين تربطهما صلة قرابة. وفي 16 مايو، ضربت سلسلة من الغارات الجوية الإسرائيلية استمرت أربع دقائق، شارع الوحدة في مدينة غزة، مما أدى إلى انهيار ثلاثة مبانٍ متعددة الطوابق، وأسفر عن مقتل 44 مدنياً.

ورداً على الاتهامات، قالت المنظمة إن متحدثاً باسم الجيش الإسرائيلي ردّ على رسالة لها قائلاً إنه «يضرب أهدافاً عسكرية فقط، بعد أن يقيّم أن الأضرار الجانبية المحتملة الناتجة عن الهجوم ليست مفرطة فيما يتعلق بالميزة العسكرية المتوقعة... ويبذل جهوداً حثيثة لتقليل الضرر الذي يلحق بالأفراد غير المتورطين في العديد من غارات مايو... وعندما كان ذلك ممكناً أرسل إلى المدنيين الموجودين ضمن الأهداف العسكرية إنذاراً مسبقاً».

وتعقيباً على التقرير، قالت حركة «حماس»، إن الشعب الفلسطيني «يمارس حقّه المشروع في مقاومة الاحتلال، في إطار القانون الدولي، بما يملك من إمكانات متاحة». وأضاف عضو مكتب العلاقات الدولية في «حماس»، باسم نعيم، في بيان، أنّ «المقاومة أظهرت حرصها الدائم على تجنّب استهداف المدنيين، على الرغم من كل ما ارتكبه العدو من مجازر بحق الأطفال والنساء، إذ إنه تسبب بشطب أسر كاملة من السجلات المدنية، لكنّ نعيم أشاد بما ذكرته المنظمة الحقوقية، حول الانتهاكات الإسرائيلية بحق السكان الفلسطينيين، وقال إن ما خلص إليه التقرير «يعيد التأكيد على ما توصّلت إليه منظمات حقوقية دولية على مدار عقود، أن العدو يتصرف ككيان فوق القانون، من خلال الدعم الأميركي المطلق، ما يسمح له بالاستمرار في ارتكاب أفظع الجرائم، بالقتل والتشريد وانتهاك المقدسات وسرقة الأراضي». وطالب بضرورة «محاسبة الكيان (الإسرائيلي)، وملاحقة قادته وجلبهم لقاعات المحاكم الدولية».

(العربي الجديد، الأناضول)

سوّت الجيش الإسرائيلي مبانٍ بالأرض (علي جاد الله/الأناضول)

شرق غرب

ألمانيا: قتيل بانفجار في منشأة كيميائية

قُتل شخص، وأصيب 16، أمس الثلاثاء، في انفجار بمنشأة كيميائية في مدينة ليفركوزن غرب ألمانيا، فيما ما زال أربعة أشخاص في عداد المفقودين. وأعلنت شركة «كورنتا» المشغلة لمنشأة كيمبارك، في بيان، أنّ «جهود الإنقاذ تتواصل بكل طاقتها» للعثور على العمال الأربعة المفقودين. وأكدت أنّ الحادث وقع في مكب ومحرقة النفايات التابعين لها في منطقة بوبرغ بمدينة ليفركوزن، وهي منفصلة عن المنطقة الصناعية الرئيسية التي تضم العديد من الشركات الكيميائية.

(فرانس برس)

وحدة خاصة إسرائيلية لمواجهة «حزب الله»

كشف موقع «والاه» الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، عن تشكيل وحدة جديدة في جيش الاحتلال، تحمل الرقم 888 واسم «أشباح»، مشيراً إلى أنّ الجيش سيبدأ الأسبوع المقبل تجنيد العناصر لها. وسيكون على الوحدة، في حال اندلاع مواجهة عسكرية أو حرب، القيام بمهمة تعقب ورصد قوات «العدو» والكشف عن مواقعها، مع التركيز على وحدات النخب التابعة لـ«حزب الله» في ظروف ميدانية وجغرافية معقدة في لبنان.

(العربي الجديد)

غارات روسية على ريفي إدلب وحماة

جدد الطيران الحربي الروسي غاراته، أمس الثلاثاء، على عدة محاور في ريفي إدلب وحماة. وقال الناشط مصطفى المحمد، إنّ الطيران الحربي الروسي شن 18 غارة بصواريخ شديدة الانفجار على مناطق في محور قرية البارة وقرية كنصفرة بجبل الزاوية جنوب إدلب، ومحور قرية السرمانية بريف إدلب، ومحور منطقة دوير الأكراد بريف حماة، ما تسبب بأضرار مادية في المناطق الزراعية.

(العربي الجديد)

اقتراح مصري لاستئناف مفاوضات سدّ النهضة

كشف مصدر دبلوماسي مصري، أمس الثلاثاء، أنّ القاهرة قدمت للوسيط الكونغولي، أخيراً، مقترحاً بالعودة إلى مفاوضات سد النهضة، شرط وقف إثيوبيا عمليات البناء المتبقية، خلال عملية التفاوض، بهدف عدم تكرار أخطاء الماضي. في المقابل، أكد السفير الإثيوبي لدى روسيا أليمايهو تيغينو، عدم وجود أيّ نوايا لبلاده لتعليق الإنشاءات في سدّ النهضة خلال عمليات التفاوض مع مصر والسودان.

(العربي الجديد)

الحريري يقترح رفع كلّ الحصانات

حاول رئيس الحكومة السابق سعد الحريري (الصورة)، في مؤتمر صحافي، أمس الثلاثاء، الدفاع عن نفسه وكتلته في موضوع التحقيقات بانفجار مرفأ بيروت، مؤكداً أنّ «من حق اللبنانيين أن يعرفوا من أتى بنيترات (الأمونيوم) ومن وراء الكارثة». وقال: «نقترح كتلة المستقبل تعليق كلّ المواد الدستورية والقانونية التي تعطي حصانة، أو أصولاً خاصة بالمحاكمات، لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء والنواب والقضاة والموظفين والمحامين، ومن تثبت إدانته بحاكم، حتى لو كنت أنا».

(العربي الجديد)

الغلاف

لا يزال اقتحام الكونغرس الأميركي من قبل أنصار الرئيس السابق دونالد ترامب، يطارد الأخير، في ظل تمسك الديمقراطيين بالذهاب في التحقيق حول الهجوم إلى خواتيمه، حتى مع معارضة جمهورية قوية، تواصل إعاقة التحقيق

رفضت بيلوسي اسمين عيّنهما الجمهوريون في اللجنة (آنا مانيمايكر/Getty)

الهجوم على الكونغرس

ترامب لم ينجُ من المحاسبة بعد

واشنطن ـ **العربي الجديد**

بعد حوالي سبعة أشهر على أحداث اقتحام أنصار الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب مقر الكونغرس في واشنطن، للاعتراض على مصادقة مجلسي الشيوخ والنواب في 6 يناير/كانون الثاني الماضي، على فوز منافس ترامب في الانتخابات الرئاسية، جو بايدن، بالرئاسة، لا تزال تلك الأحداث التي خلّفت 7 قتلى محل تجاذب بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة، وقضية خلافية أساسية في واشنطن. هذا التجاذب، الذي أعاق ولادة لجنة من الكونغرس، مؤلفة من عدد أعضاء متساوٍ بين الحزبين، للتحقيق في اقتحام الكابيتول، على غرار اللجنة التي تمّ تشكيلها بعد تفجيرات 11 سبتمبر/أيلول 2001 في الولايات المتحدة، سينسحب على عمل لجنة نيابية جديدة، تحمل على عاتقها المهمة ذاتها، وأبصرت النور في نهاية شهر يونيو/حزيران الماضي، وبدأت عملها أمس الثلاثاء. وتجعل السيطرة الديمقراطية على هذه اللجنة، عرضة للاتهامات بالتسييس من الحزب المحافظ. لكن تع بدء اللجنة لعملها، أمس الثلاثاء، في مهمة مفتوحة زمنياً، ستأخذ من دون شك في الاعتبار، أيضاً، مسألة إمكانية ترشح الرئيس الأميركي السابق للرئاسة مجدداً في 2024، تبقى الأخير بعيداً عن قارب النجاة من الإدانة بالاقتحام، أو تحميله المسؤولية، مع إبقاء ما يتاح من «سيوف» مسلطة عليه، وخصوصاً على أي مسعى له للعودة إلى البيت الأبيض.

وتبقى المفارقة في أن ضغط ترامب، قد يكون أثر على شخصيات جمهورية، أمثال النائب عن نيويورك جون كاكتو، الذي كان وادم كينزنغر، بعد رفض القيادة الجمهورية المشاركة، على أن تبدأ اللجنة استجواب ضباط في الشرطة كانوا متواجدين في مقر الكونغرس يوم الاقتحام.

وكان مجلس النواب الأميركي قد صوّت في مايو/أيار الماضي، لتشكيل لجنة مقسمة بالتساوي بين الحزبين، للتحقيق في الاقتحام، لكن مجلس الشيوخ عرقل الخطوة بدفع من زعيم الأقلية الجمهورية ميتش ماكونيل، علماً أن هذا التصويت كان يحتاج إلى موافقة ثلثي «الشيوخ» (المجلس مقسم بالتعادل بين الحزبين 50 – 50، مع ترجيح صوت نائبة بايدن، كامالا هاريس، للديمقراطيين). وترك ذلك الباب مفتوحاً أمام بيلوسي لتشكيل لجنة نيابية على «قياس» الديمقراطيين، بحسب اتهام المحافظين، بعد رفضها اسمين ممن عيّنهم زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس النواب، كيفن ماكارثي، وهما جيم جوردان وجيم بانكس، اللذان يعدان من أشد المدافعين عن ترامب وسبق أن تبنّيا نظريات مؤامرة بشأن اقتحام الكونغرس. هذا الرفض جعل ماكارثي يسحب جميع الأسماء الخمسة التي كان يفترض أن يعينها في اللجنة. ونهاية الأسبوع الماضي، خرجت اللجنة مكتملة الصورة، مع تعيين بيلوسي النائب الجمهوري المعارض لترامب، آدم كينزنغر، فيها، لينضم إلى ليز تشيني، النائبة الجمهورية المعارضة أيضاً للرئيس السابق، والتي تمّ طردها في وقت سابق من قيادة الحزب الجمهوري في مجلس النواب لهذا السبب. وقال كينزنغر، الأحد الماضي، إنه «قبل بتواضع» دعوة بيلوسي، واعداً «بالعمل بجد من أجل كشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين عن الهجوم»، وهو ما ردّ عليه ماكارثي بالتنديد بتعيين «سياسي يدمر صدقية اللجنة». وكان كينزنغر وتشيني، قد صوّتا لصالح توجيه الاتهام لترامب في المرة الثانية التي حال فيها مجلس النواب الأخير على المحاكمة أمام مجلس الشيوخ، بقضية فضيحة «أوكرانيا غيت»، وهما الوحيدان من النواب الجمهوريين، اللذان صوّتا لصالح تشكيل هذه اللجنة الخاصة، مؤكدين أن ادعاءات ترامب بتزوير انتخابات 3 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، هي التي قادت إلى حصول الاقتحام. وقال كينزنغر، وهو نائب عن إيلينوي، يوم الأحد الماضي، إنه «لأشهر، ظلّت الأكاذيب ونظريات المؤامرة تنتشر، ما أوصل إلى تهديد استقلالية إدارتنا».

ويواجه كينزنغر وتشيني، خطر طردهما من مهمات جمهورية في لجان نيابية عدة، لكن ماكارثي لم يؤكد ذلك، الأحد الماضي، بعدما كان هدّد جميع الجمهوريين ممن يفكرون بالعمل مع بيلوسي. ويتعرض ماكارثي لضغوط للتحرك ضد النائبين المعارضين، لكنه قال حول إمكانية عزلهما «سنرى».

واصفاً إياهما بـ«جمهوري بيلوسي».

وتتمتع اللجنة النيابية الخاصة بتحقيق اقتحام الكابيتول، والتي تثت المصادقة على عملها في 30 يونيو الماضي بواقع 222 صوتاً مقابل رفض 190 نائباً، بصلاحية استدعاء الشهود وطلب الحصول على وثائق، وهي ستعمل لأجل مفتوح، أي أن عملها قد يمتد إلى موعد الانتخابات النصفية للكونغرس. ويرأس اللجنة النائب الديمقراطي بيني توموسن، الذي استمع أمس من 4 ضباط في الشرطة لشهاداتهم حول وقائع الاقتحام.

وليست معروفة بعد هويات الشهود الآخرين الذين سيتم استدعاؤهم، لكن أول دفعة من الاستدعاءات، بعد ضباط الشرطة، ستتم نهاية أغسطس/آب المقبل، أو في أول أسبوع من سبتمبر، بحسب توموسن الذي أكد أنه تحضّر لاستدعاء أعضاء في الكونغرس وترامب نفسه، والأسبوع الماضي، أصبح رجل من فلوريدا، هو بول الارد هودجكينز، الأول الذي يدان بالسجن (18 شهراً) في حادثة الاقتحام، بعد توجيه الاتهام إلى أكثر من 570 شخصاً بالمشاركة في الحادثة.

عدد ناقص

بموجب قرار تشكيل لجنة التحقيق النيابية، فإنها يفترض أن تضم 13 عضواً، لكن لم يعيّن منهم سوى 9 لحد الآن، موزعين بين 7 ديمقراطيين وجمهوريين اثنين، على أن ينظر لاحقاً في تعيين الأعضاء الأربعة المتبقين. ومن بين الأسماء في اللجنة رئيس لجنة الأمن الداخلي النيابية، بيني طومسون.

سحب زعيم الجمهوريين في مجلس النواب مرشحيه للجنة

تملك اللجنة حق استدعاء الشهود وطلب الوثائق لتحقيقها

تقرير

خطة عشرية مصرية لجنوب السودان: النيل أولاً

توسّع مصر دائرة تعاونها في أفريقيا، بهدف حشد الدعم لمواقفها، ولاسيما بوجه إثيوبيا، ويأتي في هذا الإطار مد اليد لجنوب السودان

القاهرة ـ **العربي الجديد**

عقدت أول من أمس الإثنين في العاصمة المصرية القاهرة أعمال الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة بين مصر وجنوب السودان، برئاسة رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، ونائب رئيس جنوب السودان جيمس وانى إيجا، وبحضور وفد وزاري رفيع المستوى من الطرفين. ويأتي ذلك في إطار اهتمام القاهرة الاستثنائي باستمالة جوبا والمشاركة في توفير أسباب استمرار قيام الدولة وتحسين ظروفها في ظل الأزمات الاقتصادية المتتالية التي تضربها، وسعي إثيوبيا ودول أخرى لاستمالتها واستغلال احتياجها الشديد للتمويل والمساعدات للاستفادة منها على المستوى الاستراتيجي. وناقش الطرفان عدداً من مجالات التعاون الثنائي وسبل دفعها إلى مراحل متقدمة، خصوصاً في مجال التعليم العالي، عن طريق المنح المقدمة للطلبة من جنوب السودان، والمضي قدماً لإعادة إحياء نشاط فرع جامعة الإسكندرية في جنوب السودان، وتجهيز المدارس الفنية المصرية للقيام بدورها في إعداد الكوادر الجنوب سودانية والمساهمة في تطوير الأوضاع الاقتصادية. ويضاف إلى ذلك تنشيط المشاريع الخاصة بتعزيز التعاون في مجالات البنية التحتية، والري، والكهرباء والاتصالات والنقل، في مختلف الولايات بدولة جنوب السودان، والتوسع في نقل الخبرات المصرية، وتوفير الدعم الفني وبرامج بناء القدرات في مختلف القطاعات المهمة، كالصحة والزراعة والري.

وكشفت مصادر حكومية مصرية أنّ توجيهات صدرت من الرئاسة لعدد من الشركات المملوكة للمخابرات العامة والمتعاملة معها من القطاع الخاص في مجالات البنية التحتية والمقاولات، بتكثيف أعمالها في جنوب السودان، بالحصول على عقود جديدة طويلة الأجل لتنفيذ مشاريع مختلفة، خصوصاً في مجالي الري والزراعة، بتمويل جزئي أو كلي، حسب الحاجة، من هيئة التمويل المصرية لمساعدة الدول الأفريقية.

ومن بين الأفكار التي تبحثها المخابرات حالياً مع وزارتي الري والزراعة الدفع بمستثمرين زراعيين محليين لاستغلال مساحات من أراضي جنوب السودان، التي تقول جوبا إن أكثر من 90 في المائة منها يصلح للزراعة، لاستغلالها كمزارع لبعض المحاصيل الاستراتيجية والإنتاج الحيواني، والأمر ذاته بالنسبة لشركات تعدين وبترول محلية حكومية وأخرى أجنبية متعاونة مع مصر، إذ تدفعها السلطات لاستكشاف فرص التنقيب عن البترول والمعادن المختلفة.

وأضافت المصادر أنّ بعض المشاريع سيتم تمويلها من مصر بشكل كامل والبعض الآخر سيتم تمويله بالشراكة بين مصر ودول عربية ومنظمات إقليمية ودولية، وأنه سيتم وضع مخطط استراتيجي لمدة عشر سنوات مقبلة لتلك المشاريع، بالتوازي مع تقديم مزيد من المعونات الصحية والمشاركة في تمويل وتشغيل عدد من المستشفيات والمراكز الصحية. وذكرت المصادر أنّ حكومة جنوب السودان طلبت من مصر التوسط لدى الولايات المتحدة والقوى الأوروبية وبعض الدول العربية، لزيادة استثماراتها في البلاد، وضمان تدفق المساعدات، في ظل ضعف واضح في البنية التحتية في شتى المجالات وتراجع المساعدات للدولة، فضلاً عن استمرار توقيع بعض العقوبات الدولية عليها خلال جائحة فيروس كورونا. وهو الأمر الذي تعهّدت القاهرة بالعمل عليه، ولكنه في الوقت نفسه يمثل مصدر قلق بالنسبة لها، لتأكدها من بذل جنوب السودان المساعي ذاتها في الوقت الحالي مع دول أخرى منافسة كإثيوبيا وإسرائيل، وهو ما يدفع مصر لإعطاء تعهدات إضافية مع الإسراع في تقديم مساعدات ملموسة.

توجيهات من الرئاسة المصرية لتكثيف أعمال الشركات

توجه مصري للدفع بمستثمرين لاستغلال مساحات من أراضي جنوب السودان (طوني كارومبا/فرانس برس)

وتحاول مصر مجاهدة منع جنوب السودان من التوقيع على الاتفاق الإطاري لدول حوض النيل في وقت حساس للغاية يمكن أن تلعب فيه جوبا دوراً داعماً لإثيوبيا حال توقيعها على هذا الاتفاق. ويعرف هذا الاتفاق باسم اتفاقية عنتيبي والتي وقّعتها مجموعة من دول منابع النيل، في مدينة عنتيبي الأوغندية في مايو/أيار 2010، وسبق أن اعترضت عليها الحكومة المصرية، لأنها لا تعترف بحصة مصر المائية، والمقدرة بـ55,5 مليار متر مكعب، كما أنها تطالب بإعادة تقسيم حصص مياه النهر، وإلغاء اتفاقيتي 1929 و1959 حول النيل، ولذا تحفظت مصر والسودان على بنود بها.

وإذا وقّعت جوبا رسمياً على الاتفاق وصادقت عليه، فسوف يرتفع عدد الدول المصدقة إلى خمس، هي: أوغندا وإثيوبيا ورواندا في عام 2013، وتنزانيا في 2015، بالإضافة إلى دولتين أخريين أعلنتا نيتهما التصديق برلمانياً على الاتفاق، بعدما وقعتا عليه بالفعل، وهما كينيا وبوروندي. ويحتاج هذا الاتفاق لدخوله حيّز التنفيذ وإيداعه لدى الاتحاد الأفريقي إلى تصديق ست دول فقط.

رصد

تتعاظم المخاوف بشأن المرحلة المقبلة في أفغانستان، خصوصاً إذا ما استمر الوضع على ما هو عليه اليوم، بمواصلة حركة طالبان السيطرة على مزيد من المناطق، بينما الحكومة تزداد ضعفاً

أفغانستان المخاوف تكبر

تحذيرات متواصلة من كارثة منتظرة

كابول ـ **العربي الجديد**

تزداد التحذيرات من الآتي في أفغانستان، في ظلّ مواصلة حركة طالبان هجومها للسيطرة على مزيد من المناطق في البلاد، بعدما انتزعت بالفعل في الفترة الأخيرة مساحات شاسعة من يد الحكومة، التي تبدو «يتيمة» اليوم، مع غياب أي دعم فعلي لها، كالذي كانت تحظى به من القوات الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي في مواجهة الحركة. هذا الوضع الصعب الذي باتت أفغانستان والحكومة في خضمه يدركه الجميع، ولا سيما حلفاء الأخيرة الذين يواصلون انسحابهم من البلاد والذي اكتمل تقريباً، إذ حذّر الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، أمس الثلاثاء، من أن أفغانستان تواجه وضعاً أمنياً «صعباً للغاية»، مع انسحاب القوات الأجنبية، بينما حذّرت الأمم المتحدة أول من أمس الإثنين من أنّ أفغانستان قد تسجّل أعلى عدد للضحايا المدنيين منذ أكثر من عقد، في حال عدم اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة التصعيد في أعمال العنف. ولا تحيد أصوات داخل الولايات المتحدة عن هذه المواقف، حيث تتواصل المناشدات لإدارة الرئيس جو بايدن لتجنيب أفغانستان كارثة مرتقبة، وكان من بين هؤلاء أخيراً هربرت ماكماستر، الذي شغل منصب مستشار الأمن القومي بين عامي 2017 و2018، في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب. وشدد ستولتنبرغ، وبالتالي، إذا لم تتخذ الولايات المتحدة وحلفاؤها إجراءات عاجلة، فسيكون العالم شاهداً على كارثة». وأكد ماكماستر أنه «يجب أن تكون الأولوية الأميركية اليوم منع انهيار الحكومة الأفغانية، خشية أن يعيد شركاء طالبان، بما في ذلك القاعدة وغيرها من المجموعات الإرهابية، اتخاذ أفغانستان كقاعدة للتخطيط والتحضير لهجمات ضد أميركا وحلفائها». ولفت إلى أن «الفشل في مساعدة الأفغان الذين يرفضون حكم طالبان من شأنه أن يؤدي إلى أزمة لاجئين لا يمكن السيطرة عليها». واعتبر ماكماستر أن «الظروف الحالية في أفغانستان تكشف عن الخداع للذات والافتراضات الخاطئة التي تم الاستناد عليها لاتخاذ قرار سحب القوات الأميركية من أفغانستان»، مشيراً إلى أن «الواقع اليوم يتطلّب مجموعة جديدة من الإجراءات لحماية الأمن الأميركي». وأشار إلى أنه «كخطوة أولى، يجب على أميركا نشر قواعد دعم جوي قريبة من أفغانستان والتأكيد على أنها ستوفر دعماً جوياً للقوات الأفغانية. فمن خلال إنهاء كل الدعم الجوي الأميركي تقريباً، مكّنت الولايات المتحدة طالبان من تحقيق مكاسب غير معقولة، وخفضت الروح المعنوية للشركاء الأفغان». والخطوة الثانية، بحسب ماكماستر، هي «التأكد من أن معدات القوات الجوية الأفغانية ستحظى بعمليات صيانة وتطوير شاملة إضافة إلى دعم لوجستي متواصل». أما الخطوة الثالثة، فتتمثّل في «دعم استخباراتي مكثف لقوات الأمن الأفغانية». وأخيراً، «على واشنطن التوقف عن الدعوة إلى الإجراءات التي تقوّي حركة طالبان وتضعف الحكومة الأفغانية، كإطلاق سراح سجناء تابعين للحركة والذين يمدّونها بقوة بشرية إضافية». واعتبر ماكماستر أنه «قد تكون هذه الإجراءات غير كافية لإيقاف هجوم طالبان الوحشي، ولكن بدونها قد نواجه انهياراً شاملاً في أفغانستان، من شأنه أن يفرض تدخلاً أكثر تكلفة في وقت لاحق». وكانت الأمم المتحدة قد حذّرت، أول من أمس الإثنين، من ارتفاع قياسي في أعداد الضحايا المدنيين بأفغانستان، مؤكدة أنها ستصل إلى مستويات غير مسبوقة ما لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة التصعيد في أعمال العنف. وقال فرحان حق، نائب المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للمنظمة أنطونيو غوتيريس، في مؤتمر صحافي في نيويورك إنّ بعثة الأمم المتحدة في أفغانستان (يوناما) أفادت في تقرير أصدرته، الإثنين، بأنه «بدون خفض العنف، فإن أفغانستان في طريقها لتشهد هذا العام أعلى عدد على الإطلاق من الضحايا المدنيين المسجلة في عام واحد، منذ أن بدأت يوناما في تسجيل أعداد الضحايا عام 2009».

في هذه الأثناء، تتواصل التطورات على الأرض في أفغانستان. وسُجل أمس سقوط مروحية عسكرية تابعة للجيش الأفغاني في إقليم هلمند جنوبي البلاد. وقال قيادة «ميوند» التابع للجيش في هلمند إن قوات الجيش شنّت عمليات عسكرية ضد مسلحي «طالبان» في مناطق مختلفة من هلمند أول من أمس الإثنين. وذكر الناطق باسم الفليق عبد القادر بهادرزوي، في بيان، أنه خلال العملية حدثت مشاكل تقنية لمروحية تابعة للجيش، ما أدى إلى سقوطها، فيما تمكّنت القوة الجوية من نقل طاقم المروحية ثم قامت بتدميرها في موقعها.

لكن الناطق باسم «طالبان»، قاري يوسف أحمدي، أكد في بيان أن مسلحي الحركة أسقطوا المروحية، من دون ذكر تفاصيل إضافية. كذلك، قال أحمدي، إن «طالبان» تمكّنت من السيطرة على مديرية ناد علي في هلمند. في غضون ذلك، قالت لجنة الدفاع عن حقوق الإعلاميين في أفغانستان إن الاستخبارات الأفغانية اعتقلت أمس أربعة صحافيين كانوا قد ذهبوا إلى مديرية سبين بولدك بإقليم قندهار، للتحري بشأن تقارير حكومية تحدثت عن قتل «طالبان» وخطفها مواطنين في المديرية، فيما أوضحت الاستخبارات الأفغانية، في بيان، أن هؤلاء الصحافيين اعتقلوا لأنهم دخلوا منطقة حرب.

ستولتنبرغ: أفغانستان تواجه وضعاً أمنياً صعباً للغاية

ماكماستر: الواقع الأفغاني اليوم يتطلب إجراءات جديدة

شرق غرب

شرطة باريس تحقق في هجوم على السفارة الكويتية

أعلنت السلطات الفرنسية، أمس الثلاثاء، أنها تحقق في هجوم بقنابل حارقة الحق أضراراً طفيفة بالسفارة الكويتية في باريس. وقالت شرطة باريس إن قنبلتي بنزين أصابتا السفارة في ساعة متأخرة من ليل الإثنين، لكن النيران أخمدت عند وصول رجال الإطفاء. وأضافت أنه لم يتم إلقاء القبض على أي شخص ولم تعلن أي جهة عن مسؤوليتها.

(أسوشييتد برس)

بدء المحاكمة بفضيحة مالية في الفاتيكان

بدأت أمس الثلاثاء في الفاتيكان جلسات المحاكمة المتعلقة بفضيحة مالية كبيرة تضمنت صفقة استثمارات عقارية خاسرة تم شراؤها بأموال خيرية، وذلك بعد تحقيقات استمرت عامين طاولت الكاردينال البارز أنجيلو بينتشيو. ويقول مدّعو الفاتيكان إن عشرة متهمين تورطوا في جرائم مختلفة، مثل الاختلاس والاحتيال والفساد. أما بينتشيو الذي كان أقرب مساعدي البابا، فيقول إنه بريء وضحية مؤامرة.

(فرانس برس)

الكوريتان تستأنفان تشغيل الخطوط الساخنة

قال مكتب الرئاسة في كوريا الجنوبية أمس الثلاثاء إن الكوريتين أعادتا فتح الخطوط الساخنة التي قطعتها كوريا الشمالية قبل عام. وقالت باك سو هيون، السكرتيرة الإعلامية للرئيس الكوري من جيه-إن، إن قرار إعادة فتح الخطوط الساخنة اتخذه من والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، وإنهما تبادلا العديد من الرسائل منذ إبريل/ نيسان. وأكدت وكالة الأنباء الكورية الشمالية إنه أعيد فتح جميع قنوات الاتصال صباح أمس الثلاثاء.

(رويترز)

النظام السوري يخرق اتفاق التسوية

لا نيّات للتهدئة في درعا

بعد مرور 3 سنوات على اتفاقات «تسوية» أجراها في محافظتي درعا والقنيطرة برعاية روسية، يبرم النظام السوري اتفاقاً جديداً في درعا البلد، بنكهة سابقاته، مع مواصلته استخدام شتى أنواع التنكيل بحق أهالي المنطقة

أمين العاصي

تتخوف نحو 11 ألف عائلة سورية تقطن أحياء درعا البلد في مركز مدينة درعا، جنوبي سورية، من عدم التزام النظام السوري باتفاق أُبرم منذ أيام، ينهي الحصار الذي فرضه على هذه الأحياء لأكثر من شهر، والذي تزامن مع مرور ثلاث سنوات على اتفاقات «تسوية» أجراها في محافظتي درعا والقنيطرة برعاية روسية، ولم تُنفذ مضامينها. وذكرت مصادر محلية أن مجموعة تابعة للفرقة الرابعة في قوات النظام، داهمت أمس الثلاثاء، منازل في أحياء درعا البلد، في خرق لاتفاق التسوية الذي أبرم منذ أيام، ودخل حيّز التنفيذ أول من أمس الإثنين، مشيرة إلى أن عدداً من شبّان المنطقة بادروا بإطلاق النار تحذيراً لهذه القوات من الاقتراب أكثر من منازل المدنيين. من جهته، أكد «تجمع أحرار حوران»، أمس، أن مجموعات من الفرقة الرابعة التابعة للنظام، والتي يقودها ماهر الأسد، شقيق رئيس النظام، بشار الأسد، قامت بسرقة محتويات العديد من المنازل على أطراف حيّ طريق السد ودرعا البلد بعد مداهمتها، ونصبت حاجزاً عند بئر الشيّاح في محيط درعا البلد، وأطلقت النار بواسطة مضادات أرضية باتجاه السهول والمزارع المحيطة بالمنطقة.

وينصّ الاتفاق، الذي أبرم بين اللجنة المركزية في محافظة درعا والنظام، والذي يفترض أن يُنفذ على مراحل عدة، على تسليم أنواع من الأسلحة التي طالبت بها قوات النظام خلال مدة خمسة أيام، مقابل وقف العمليات الاستفزازية من قبلها، وسحب السلاح من اللجان الأمنية والقوات الرديفة للأجهزة الأمنية التابعة للنظام، وإيقاف عملها داخل المدينة. كما ينص الاتفاق على دخول لجنة تسوية، بمرافقة لجنة من الأهالي، إلى أحياء درعا البلد لإجراء تسويات لمطلوبين، يبلغ عددهم 135 شخصاً، وفتح المعابر وإنهاء الحصار. وبيّنت مصادر محلية فضّلت عدم ذكر اسمها، لـ«العربي الجديد»، أن «علم النظام رُفع (أمس) للمرة الأولى منذ سنوات عدة فوق مخفر العباسية في درعا البلد، بالتزامن مع انتشار لقوات النظام ونصب للحواجز في منطقة المزارع (الشياح والنخلة والبحار) والتمركز في جمرك درعا القديم بدبّابتين وخمس سيارات عسكرية». وأشارت المصادر إلى أن قوات النظام «تعتزم إقامة أكثر من 15 نقطة وحاجزا عسكريا في درعا البلد وحي طريق السد»، مشددة على أن ذلك «مخالف لبنود الاتفاق المعلنة». وأبدت المصادر تخوّفها من وجود بنود غير معلنة في الاتفاق، مشيرة إلى أن البنود المعلنة تنص على إقامة ثلاث نقاط عسكرية فقط، وتسليم سلاح المجموعات التي تعمل مع الفرقة الرابعة وجهاز الأمن العسكري، وإجراء تسويات جديدة. وتابعت: «لكننا اليوم نشهد إقامة أكثر من 15 نقطة عسكرية، بينما لم يُسحب السلاح من المجموعات العاملة مع النظام، وعدد عناصرها نحو 200، بل وقفوا مع قوات النظام على الحواجز ونقاط التفتيش التي أقامتها». ووصفت المصادر الاتفاق بـ«المجحف بحق العائلات في أحياء درعا البلد»، مشيرة إلى «دخول قوة أمنية وعسكرية من النظام، إلى المنطقة، أمس (أول من أمس الإثنين)، من دون أي مرافقة من لجنة التفاوض». وشرحت المصادر كيف «حوّلت هذه القوة مخفر العباسية مقراً لعقد التسويات، مع رفعها علم النظام، ما يدل على أن الأخير أحكم السيطرة على المنطقة». ويأتي اتفاق التسوية في أحياء درعا البلد متسقاً مع اتفاقات مماثلة أبرمت في يوليو/تموز 2018، وأنهت حالة الحرب في محافظتي درعا والقنيطرة جنوبي سورية، ولكنها فتحت الباب واسعاً أمام النظام لقضم كلّ المناطق التي كانت خارجة عن سيطرته على مراحل. وتدخلت أطراف إقليمية في حينها لدفع فصائل المعارضة السورية التي كانت تسيطر على جانب كبير من محافظة درعا المتاخمة للأردن، إلى توقيع الاتفاقات، على الرغم من أن المعطيات التي ظهرت لاحقاً، أكدت أن هذه الفصائل كان يمكنها التصدي لقوات النظام أو الخروج باتفاقات أفضل. وتخلى الجانب الروسي عن مسؤولياته كضامن لهذه الاتفاقات، بحيث لم يتوقف النظام عن اعتقال أهالي درعا من مدنيين وعسكريين، بل إن البعض قضى تحت التعذيب في المعتقلات. كما أن النظام لم يفرج عن معتقلين على مدى سنوات الثورة السورية، كما نص الاتفاق الذي كان مدخلاً واسعاً للأجهزة الأمنية للقيام بعمليات انتقام واسعة النطاق، وخلق الفوضى الأمنية.

لم تشهد درعا أي استقرار أمني منذ إبرام «التسويات» (محمد ابازيد/فرانس برس)

> قامت قوات النظام بمداهمات ونصب حواجز، مخالفةً بذلك الاتفاق

ولم تشهد المحافظة منذ ذلك الحين أي استقرار أمني أو عودة للنازحين أو المهجّرين إلى الأردن إلى بلداتهم وقراهم، حيث لا تزال المحافظة تحت وطأة أزمات معيشية وأمنية كبيرة. ولا يكاد يمر يوم من دون حادث اغتيال في المنطقة، يستهدف خصوصاً الشبان الذين كانوا في صفوف مقاتلي المعارضة وأجروا تسويات مع النظام. وبحسب «مجلس حوران الثوري»، تهجرت بموجب اتفاقات التسوية في 2018، حوالي 1700 عائلة توزعت على مدينة إدلب وريفها وريف حلب الشمالي. من جهته، أوضح «تجمع أحرار حوران»، وهو كما يصف نفسه «مؤسسة إعلاميّة محليّة تنقل أحداث الجنوب السوري»، في تقرير له، أن عدد القتلى من المدنيين في محافظة درعا خلال النصف الأول من العام الحالي وحده بلغ 113 قتيلاً، من بينهم 10 أطفال ذكور و4 إناث، و44 قتيلاً نتيجة لعمليات الاغتيال والتصفية المباشرة، و29 قتيلاً من العناصر والقياديين السابقين في فصائل المعارضة الذين أجروا التسوية، وأصبح تصنيفهم بحكم المدني لعدم انخراطهم ضمن أي تكتل عسكري، وفق «التجمع». وبيّن «تجمع أحرار حوران»، أنه «قتل 16 مدنياً من أبناء محافظة درعا تحت التعذيب في معتقلات النظام السوري، 9 منهم اعتقلوا عقب سيطرة النظام على المحافظة في 2018، من بينهم خمسة منشقين عن قوات النظام سّلموا أنفسهم عقب إجرائهم التسوية». وذكر «التجمع» أن «عدد المعتقلين من أبناء محافظة درعا خلال النصف الأول من العام الحالي، والموثق لديه، هو 178 معتقلاً، بينهم نساء».

وأشار أبو محمود الحوراني، المتحدث باسم «تجمع أحرار حوران»، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن قوات النظام بدأت عملياً الانتشار في عموم محافظة درعا مطلع أغسطس/آب عام 2018 بعد أيام من إبرام الاتفاقات، مشيراً إلى أن الاتفاقات «فُرضت بقوة السلاح وتحت التهديد». وأشار أبو محمود الحوراني إلى أن اللجان المركزية التي فاوضت النظام «أجبرت على الموافقة على بعض الأمور تحت التهديد». كما لفت إلى أن «الجانب الإيراني حاول ولا يزال يحاول إفشال هذه الاتفاقات عن طريق الفرقة الرابعة التابعة لقوات النظام»، موضحاً أن هذه «القوات لا تسيطر عملياً على الكثير من المدن والبلدات في محافظة درعا، ولهذا السبب يخرج الأهالي بالتظاهرات المناهضة للنظام بشكل دائم». وأشار إلى أن «النظام يعتمد على الحواجز بين المدن والبلدات والقرى»، متحدثاً عن وجود «130 حاجزاً لقوات النظام والأجهزة الأمنية التابعة له في عموم محافظة درعا اليوم».